آحاد القراءات في القرآن الكريم
(دراسة وصفية تحليلية)

د٠ سعيد إبراهيم "محمد سعيد" النمارنة(*)

المقدمة:

الحمد لله وإن كان يتضاءل مع جلاله حمد الحامدين، وأشهد أن لا إله إلا الله إله الأولين والآخرين، وأشهد أن نبينا محمداً أشرف الأنبياء والمرسلين صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن كتاب الله العزيز هو العروة الوثقى التي لا انفصام لها، والاعتصام به اعتصام بحبل الله المتين، أوصانا ربنا بالعناية به وبالتنقيب في كنوزه وعلومه التي لا تنتهي، ومن تلك العلوم التي لا تكاد تنفك عنه، علم ثبوت القرآن الكريم وطرقه، هذا مبحثٌ متين من مباحث علوم القرآن الكريم، بل لعل هذا العلم هو أوثق علومه؛ إذ بترك العناية به فتح باب التشكيك في صحة هذا القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم، عن جبريل عن الله تعالى، ومما يتعلق بهذا المبحث كون بعض القراءات القرآنية التي قرأ بها القراء العشرة وردت بطريق الآحاد –كما يعبر بعض العلماء–، والقرآن لا يمكن إثباته إلا بالتواتر، لهذا رأيتُ أن أدرس شيئاً في هذا الصدد؛ فجعلت عنوان البحث: **(آحاد القراءات في القرآن الكريم –دراسة وصفية تحليلية–)**.

واللهَ أسأل أن يوفقني فيما كَتبت، ويفيد القارئ فيما كُتب، وأن يعصم هذا العمل عن الهوى والزلل؛ وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(*) دكتوراه في القراءات ومدرس القراءات والتفسير في المملكة الأردنية الهاشمية.
aboqodama@gmail.com

١- سبب اختيار الموضوع.

لما كان القرآن الكريم هو الأصل الأصيل الذي يعتمد عليه التشريع الإسلامي، وكان ثبوته لا بد من كونه قطعياً، حتى يبنى عليه كل هذا الدين القويم، ولا يمكن إثبات قطعية القرآن الكريم إلا من جهة التواتر؛ رأيت اختيار هذا الموضوع والبحث حول حقيقة التواتر والآحاد في القرآن الكريم، وما ينبني عليه من تصورات وتصديقات؛ فعزمت الأمر، وشددت المئزر، وتوكلت على الله في كتابة هذا البحث.

٢- مشكلة الدراسة:

لهذه الدراسة مشكلات كثيرة أجملها فيما يلي:

- اختلاف آراء علماء علوم القرآن حول اشتمال أسانيد القرآن الكريم على النقل الآحادي.
- كتابة المصحف الشريف في عهد الصحابي الجليل عثمان بن عفان -رضي الله عنه- غير منقوط مما سبب اختلاف مذاهب القراء في قراءته.
- القرآن كما ينص المسلمون جميعاً ثبت بالتواتر فكيف يدخل فيه الآحاد؟
- هل ما بين دفتي المصحف متواتر متفق عليه بحاله غير المنقوط؟
- هل يؤثر كون بعض القراءات القرآنية ثبتت بطريق آحادية على تواتر القرآن؟.
- ما معنى تواتر القرآن وفيم يكون؟
- ما معنى الآحاد في القرآن الكريم وفيم يكون؟
- هل القراءات السبع هي الأحرف السبعة؟
- هل القراءة الشاذة هي ذاتها الآحاد في القرآن الكريم؟

- ما شروط القراءة الصحيحة التي اعتبرها الأئمة؟
- هل لفظ التواتر كان عند المتقدمين أو هو فقط مما استخدمه المتأخرون؟

كل هذه التساؤلات تحتاج لتوضيح، وقد أجيب عنها بفضل الله في هذا البحث.

٣- أهمية الدراسة:

العلماء يقسمون الأخبار بالنسبة إلى عدد ناقليها إلى متواتر وآحاد، واعتبروا الخبر المتواتر يفيد القطع في ثبوته لا يدخله الشك، وأقروا جميعهم بأن القرآن الذي بين أيدينا اليوم ثابت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله تعالى، وأنه جمع في عهد عثمان رضي الله عنه بمجمع من الصحابة لم يختلفوا عما كتبه في مصاحفه التي نشرها في الأمصار، ولكن الكتابة كانت في عهده رضي الله عنه غير منقوطة، واختلف أئمة القراءات في قراءة هذه الأحرف غير المنقوطة على مذاهب كثيرة مرتبطة بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلم تكن قراءة أرجح من قراءة، ولكن حصل الخلاف بين العلماء هل جميع أئمة القراء قرؤوا بقراءات متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولما كان دخول النقل الآحادي على القرآن الكريم أحد أبواب المستشرقين وأعداء الإسلام، كان التنقيب في هذا الموضوع من أبناء الملة واجباً عظيماً، لا يمكن أن يترك لمن يريد الطعن فيه، وحتى يتم الدفاع عن الإسلام والقرآن إن اتهم من قبلهم، فوجب بهذه الأمور الخطيرة أن ينظر في هذا الموضوع ويجمع شتاته ويرتب بما يزيل الإشكال عن القراء المثقفين الذين يقرؤون بغير منهجية علمية تسبب لهم فهماً خاطئاً غير مؤصل عن القرآن وعلومه.

٤- منهج البحث:

أ- في صلب البحث:

- أستفيد من الدراسات السابقة بالعزو إليها.

- أعرض الأقوال بحيادية وموضوعية.
- أناقش الأقوال دون تجريح مع احترام للرأي الآخر.
- أذكر الأدلة والمناقشات في المسائل المشكلة المؤثرة.
- أرجح بالنظر إلى أقوى الأدلة والاعتراضات.
- إذا كان الدليل نصاً أذكره مع وجه الدلالة.
- إذا كان الدليل استدلالاً أبين وجهه.
- أعزو الأقوال لأصحابها.
- أعتمد اعتماداً كلياً على ما ذكره المتقدمون، وأنظر فيما كتبه المعاصرون بعين الفاحص.

ب- حواشي البحث:

- أعزو الآيات إلى سورها مرقمة.
- أخرج الأحاديث من مصادرها بذكر الكتاب والباب ورقم الجزء والصفحة ورقم الحديث، وأكتفي بالصحيحين إن كان الحديث فيهما وإلا أرجع إلى غيرهما.
- في حالة النقل من مصدر أذكر اسمه ورقم الجزء والصفحة وبقية بياناته أجعلها في قائمة المراجع.

جـ- الفهارس:

هذا البحث لا يحتمل غير قائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

٥- الدراسات السابقة:

لم أجد فيما بدا لي من محركات البحث مَن أفرد هذه الدراسة بشكل منفصل، إنما تفاصيل موضوعاتها مبثوثة في كتب العلماء ومن المصادر التي أفادتني كثيراً:

١– الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي.

٢– مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني.

٣– مباحث في علوم القرآن، المؤلف: صبحي الصالح.

٤– تاريخ القرآن الكريم، المؤلف: محمد طاهر الكردي المكي الشافعي الخطاط.

٥– مباحث في علوم القرآن، المؤلف: مناع بن خليل القطان.

٦– صعوبات البحث:

- غموض محل النزاع عند أهل هذا الفن.
- جملة مَن كتب في هذا العلم كتبه بالنقل والعزو إلى غيره فلم تكن هناك آراء واختيارات مستقلة.
- كثيراً ما يتم العزو عن الجمهور دون بيان عن أفرادهم مما يسبب تنقيباً أكبر في كتب المتقدمين والنظر في كتاب كل عالم بذاته.
- اختلاف العلماء في التقسيم يشعر أحياناً أن كلاً منهم يتكلم في موضوع غير الذي نبحث فيه وإن كان جميعهم يتكلمون فيه بذاته لكن تختلف أساليبهم جداً.
- عدم هضم الموضوع من كثير من المعاصرين الذين كتبوا في هذا العلم.
- ارتباط القراءات القرآنية بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.
- تنظيم هيكل هذا البحث سبب في الوصول إلى نتائج صحيحة ولكن هيكل البحث لا يتشكل إلا بعد استقراء معظم كتب علوم القرآن.

٧– خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس المراجع.

*** التمهيد ويشمل: المقدمة وفرضيات الدراسة.**

*** المبحث الأول: ما يتعلق بالتعريفات والمفاهيم. وفيه خمسة مطالب:**

المطلب الأول: تعريف القرآن الكريم.

المطلب الثاني: تعريف المتواتر والآحاد.

المطلب الثالث: معنى نزول القرآن على سبعة أحرف.

المطلب الرابع: مفهوم قراءات القرآن الكريم.

المطلب الخامس: الفرق بين الأحرف السبعة وقراءات القرآن الكريم.

*** المبحث الثاني: أنواع قراءات القرآن الكريم. وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: القراءات المتواترة.

المطلب الثاني: القراءات غير المتواترة.

المطلب الثالث: المتواتر والآحاد من القراءات العشر.

الخاتمة وأهم النتائج.

قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

ما يتعلق بالتعريفات والمفاهيم

المطلب الأول: تعريف القرآن الكريم:

أولاً: المعنى اللغوي للقرآن الكريم.

اختلف في أصل معنى القرآن اللغوي على عدة أقوال:

الأول[١]: مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآناً، بمعنى الجمع والضم، فالقراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وسبب تسمية هذا الكتاب قرآنًا؛ لكونه جامعًا لثمرة كتبه، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم، قال تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ)[٢]، وقال تعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيءٍ)[٣].

الثاني[٤]: علم مرتجل على ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يكون مشتقاً.

الثالث: من قرن الشيء بالشيء إذا ضمه إليه، وتكون ألف القرآن غير مهموزة (قران).

الرابع: من القرائن لأن آياته يشبه بعضها بعضًا، فتكون النون فيه أصلية.

والأول هو الأقرب والأظهر؛ لقوله تعالى (إن علينا جمعه وقرآنه* فإذا قرأناه فاتبع قرآنه)[٥].

ثانياً: المعنى الاصطلاحي للقرآن الكريم

القرآن الكريم يتعذر تحديده بالتعاريف المنطقية ذات الأجناس والفصول والخواص[٦].

---

(١) مباحث في علوم القرآن، مناع قطان، ص١٦
(٢) [النحل: ٨٩]
(٣) [الأنعام: ٣٨]
(٤) مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص١٨
(٥) [القيامة: ١٧،١٨]
(٦) مباحث في علوم القرآن، مناع قطان، ص١٦

لكنهم يعرفونه بعدة تعريفات أهمها:

١- تعريف الفقهاء وعلماء اللغة للقرآن أنه: "الكلام المعجز، المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته"(١).

٢- تعريف المتكلمين: "اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس، الممتاز بخصائصه"(٢).

٣- تعريف آخر: "كلام الله المنزل على محمد -صلى الله عليه وسلم- المتعبد بتلاوته" (٣).

يلاحظ سبب الخلاف في هذه التعريفات مسألة الكلام النفسي بين الأشاعرة وغيرهم؛ فمن نفى صفة الكلام بالحرف والصوت سمّاه اللفظ المنزل، وليس المقام هنا مقام التطويل في ذلك، إنما المراد بيان تعريف للقرآن بمعنى جامع يمنع دخول غيره فيه، فالتعريف الثالث جامع مانع، وإنما زاد من زاد في التعريفات لزيادة الإيضاح لا لتحقيق الحد المنطقي.

وعليه نعلم من ذلك أن القرآن الكريم بهذا المعنى متواتر بالاتفاق، فكل حرف فيه متواتر، هذه مقدمة مهمة لما يأتي حتى لا يختلط الفهم.

المطلب الثاني: تعريف المتواتر والآحاد:

أولاً: تعريف المتواتر لغة واصطلاحاً.

المتواتر لغة: تتابع أمور واحداً بعد واحد بفترة بينهما(٤)، مأخوذ من الوتر، ومن ذلك قوله تعالى: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا)(٥)، أي واحداً بعد واحد بينهما فترة.

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، ج١/ص١٩.
(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، ج١/ص١٩.
(٣) مباحث في علوم القرآن، مناع قطان، ص١٦.
(٤) القاموس المحيط، باب الراء فصل الواو، مادة: وتر، ج١/ص٤٩٠.
(٥) [المؤمنون: ٤٤].

وقيل: التواتر التتابع مطلقا[١]، ومنه قول لبيد في معلقته:

يعلو طريقة متنها متواتراً ... في ليلة كفر النجوم غمامها[٢]

المتواتر اصطلاحاً: إخبار قوم يمتنع تواطؤهم على الكذب لكثرتهم مستندهم فيه إلى الحس[٣].

والقرآن بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي متواتر، أعني ما بين دفتي المصحف الذي جمعه أبو بكر الصديق رضي الله عنه غير المنقوط، ولهذا من أنكر شيئا مما بين دفتي المصحف يكفر عند العلماء؛ لأنه منقول بالتواتر الذي يفيد العلم الضروري باتفاق عقلاء الدنيا.

وسيأتي بيان اختلاف قراءات القرآن والشروط المعتبرة في صحة القراءة، وأنه لا يلزم فيها التواتر، وأن الخلاف فيها لا يصل إلى حد التكفير.

ثانياً: تعريف الآحاد لغة واصطلاحاً.

الآحاد لغة: جمع أحد، وهو بمعنى الواحد المفرد فهو مغاير للجمع[٤].

الآحاد اصطلاحاً: ما عدم شرطاً من شروط التواتر[٥].

شروط التواتر معروفة أجملها فيما يلي:

١- نقل الكثرة في كل طبقات السند. ٢- استنادهم إلى الحس. وشُرط غير ذلك.

وخبر الواحد لا يفيد العلم الضروري[٦]، ولكنه يفيد العلم النظري الاستدلالي، ويتقوى بالقرائن، وقد يفيد العلم إن احتفت به القرائن الكافية.

---

(١) القاموس المحيط، باب الراء فصل الواو، مادة: وتر، ج١/ص٤٩٠.

(٢) مختارات الشعر الجاهلي ج٢/ص٣٩١.

(٣) شرح مختصر الروضة، للطوفي، ج٢/ص٧٤.

(٤) القاموس المحيط، باب الدال فصل الهمزة، مادة: الأحد، ج١/ص٢٦٤.

(٥) شرح مختصر الروضة، للطوفي، ج٢/ص١٠٣.

(٦) شرح مختصر الروضة، للطوفي، ج٢/ص٧٤.

والقرآن الكريم متواتر فيما عرّفناه، فكل ما بين دفتي المصحف مما تواتر ولا إشكال في هذا، لكن الإشكال في بعض قراءات القرآن الكريم لما بين الدفتين مما لم ينقط مما اختلف قرّاء القرآن في نقله، فبعضها تواترت طرقه وبعضه كانت طرقه دون التواتر إما مشهورة وإما دون ذلك، فالعلماء صيانة للكتاب العزيز تصدوا لما تواتر في القرآن الكريم وما لم يتواتر بوضعهم شروطاً لقبول القراءة يحافظون فيها على قدسية النقل، وفي الوقت نفسه لا يتهمون النقلة بالوضع والكذب؛ لأن الأصل في قراءات القرآن الكريم الرواية والنقل وليست المسألة مما يصح فيها الاجتهاد، وفي ذات الوقت لا يقرون له بتواتره القطعي الذي يكفر مكذبه إنما يصححون القراءة به كوجه من الوجوه، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك إن شاء الله.

المطلب الثالث: معنى نزول القرآن على سبعة أحرف:

بدايةً نصوص السنة قد تواترت بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، استقرأ معظمها ابن جرير في مقدمة تفسيره، وذكر السيوطي أنها رويت عن واحد وعشرين صحابياً، وقد نص أبو عبيد القاسم بن سلام على تواتر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف[1]، من هذه الأحاديث:

١- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)[2].

٢- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منها)[3].

---

(١) الإتقان، للسيوطي، ج١/ص٤١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب نزول القرآن على سبعة أحرف، ج٦/ص١٨٤، رقم الحديث: ٤٩٩١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب نزول القرآن على سبعة أحرف، ج٦/ص١٨٤، رقم الحديث: ٤٩٩٢.

والعلماء اختلفوا في معنى هذه الأحرف السبعة اختلافاً كبيراً، أوصل ابن حبان عدد الأقوال إلى خمسة وثلاثين قولاً، أهم هذه الأقوال كما ذكر العلماء[١]:

١- المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، فإن نص القرآن في التعبير عن معنى من المعاني بحرف قريش يأتي القرآن بلفظ آخر على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد، وحيث لا يكون هناك اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد أو أكثر.

واللغات السبع قيل هي لغة: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن.

٢- المراد بالأحرف السبعة أوجه سبعة من: الأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والجدل، والقصص، والمثل.

٣- ذهب بعض العلماء إلى أن العدد سبعة لا مفهوم له، وإنما هو رمز إلى ما ألفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد، فهو إشارة إلى القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدود وأبواب لكلام العرب كله مع بلوغه الذروة في الكمال.

والحكم من نزول القرآن على سبعة أحرف كثيرة منها:

- تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين لم يعرفوا القراءة ولا الكتابة.
- إعجاز القرآن للفطرة اللغوية عند العرب خاصة في علم الصوتيات فيبقى معجزاً مع تعدد أحرفه.
- إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه؛ إذ كلما تعددت الأحرف ازدادت المعاني وضوحاً.

وليست القراءات السبع هي الأحرف السبعة كما سيأتي تفصيله.

---

(١) انظر: ١- ، ٢- ، ٣- ، ٤-، ٥- .

المطلب الرابع: مفهوم قراءات القرآن الكريم:

القراءات لغة: جمع قراءة، وفي الاصطلاح[1]: مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهباً يخالف غيره.

والقراءات ثابتة بالأسانيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بدءاً من جيل الصحابة إلى جيل تدوين هذا العلم، فمن الصحابة المشهورين بالإقراء: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، رضي الله عنهم جميعاً.

وأخذ عن هؤلاء الصحابة عدد كبير من التابعين منهم:

- في المدينة: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز.
- في مكة: عبيد بن عمير، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد.
- في الكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل.
- في البصرة: أبو عالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر.
- في الشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وخليفة بن سعد.

ثم انتقلت هذه القراءات إلى أئمة سبعة هم: أبو عمرو، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وابن كثير[2]، وزد عليهم ثلاثة هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام، فيصير القراء بعد ذلك عشرة، وتصير القراءات عشراً.

قال الشيخ مناع القطان[3] في معنى القراءات العشر: "القراءات مذاهب أئمة، وهي باقية إجماعاً يقرأ بها الناس، ومنشؤها اختلاف في اللهجات وكيفية النطق

---

(١) مباحث في علوم القرآن، لمناع قطان، ص١٧١.

(٢) الإتقان، للسيوطي، ج١/ص٧٣.

(٣) مباحث في علوم القرآن، لمناع قطان، ص١٧٣.

وطرق الأداء من تفخيم، وترقيق، وإمالة، وإدغام، وإظهار، وإشباع، ومد، وقصر، وتشديد، وتخفيف، وجميعها في حرف واحد هو حرف قريش".

كما أن للأحرف السبعة فوائد تقدم ذكرها، كذلك في اختلاف القراءات العشر فوائد منها:

• الدلالة على صيانة كتاب الله وحفظه من التحريف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

• التخفيف عن الأمة وتسهيل القراءة عليها وهذا معلوم مشاهد لمن تأمله.

• إعجاز القرآن في إيجازه وتعدد معانيه بنفس اللفظ كنصب (أرجلكم) وخفضها للدلالة على جواز المسح على الخفين.

• وبيان ما يجمل من القراءات بقراءات أخرى كقوله تعالى: (ولا تقربوهن حتى يطهرن)[١] قرئت بالتشديد والتخفيف، وكلاهما يدل على معنى؛ فإن الحائض لا يحل وطؤها بمجرد طهرها من الحيض، بل لا بد من الاغتسال عند جمهور العلماء.

المطلب الخامس: الفرق بين الأحرف السبعة وقراءات القرآن الكريم:

الأحرف السبعة الواردة في الحديث ليست هي القراءات المعروفة وإنما نشأ هذا الغلط من فعل ابن مجاهد -رحمه الله- فإنه لما نظر في حال القراء وعنايتهم بالقرآن ومعرفتهم بطرق أدائه، وجد في سبعة منهم تميزاً عن غيرهم من ناحية الضبط والسند فقد كانوا أئمة في الضبط وقراءاتهم كانت متواترة، فلما جمع عددهم وصار العدد سبعة قراءة ظن بعض الناس ممن ليس لهم علم كبير في علوم القرآن خاصة ما يتعلق بالقراءات أن القراءات السبع المتواترة هي ذاتها الأحرف السبعة، ومن هنا نشأ الغلط، ولهذا يقول أبو شامة: "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة

(١) [البقرة: ٢٢٢].

وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"[١]، وكذلك قال أبو العباس بن عمار: "لقد نقل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة"[٢]، ويقصد بقوله مسبع السبعة مجاهداً -رحمه الله-، ويمكن الرد على من يظن بأن القراءات السبع هي الأحرف السبعة من وجهين[٣]:

أحدهما: أن الأحرف التي نزل بها القرآن أعم من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً مطلقاً وأن هذه القراءات أخص من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً. ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه تنتظم كل وجه قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة وما بعد العشرة وما كان قرآنا ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً.

ثانيهما: أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث الشريف، فيلزم من ذلك أن يبقى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" بلا فائدة، قال المحقق ابن الجزري: "فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهورين أو سبعة غيرهم من القراء الذين ولدوا بعد التابعين لأدى ذلك إلى أن يكون الخبر عارياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة فتؤخذ عنهم القراءة وأدى أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به وهذا باطل"[٤].

---

(١) الإتقان، للسيوطي، ج١/ص٢٧٨.

(٢) الإتقان، للسيوطي، ج١/ص٢٧٨.

(٣) مناهل العرفان، ج١/١٩٠.

(٤) مناهل العرفان، ج١/١٩٠.

بكل ذلك يتبين بوضوح أن نسبة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم ليست هي القراءات القرآنية المعروفة عند الأئمة قطعاً، ولا ينبغي التشكيك في ذلك؛ لأن المشكك فيه منطلق من وَهْم التشابه العددي ونسي أن السبق الزماني ينقضه كما تم توضيحه بحمد الله.

نأتي الآن إلى أنواع القراءات القرآنية من حيث سندها فهل كلها متواترة أو دخلها النقل الآحادي، وهل شروط القراءة الصحيحة مهمة في جواز القراءة بما نقله القراء؟

**

المبحث الثاني

أنواع قراءات القرآن الكريم

مدخل لعلم القراءات القرآنية

لقراءات القرآن الكريم مستويات مختلفة بناءاً على طريق ورود القراءة، فبعضها متواتر وبعضها آحاد وبعضها شاذ وغير ذلك، هذا من حيث السند؛ أما من حيث الطريق إلى الإمام نفسه فيقسمها علماء القراءات إلى أربعة أقسام[1] : قراءة، ورواية، وطريق، ووجه.

فالقراءة: ما كان الخلاف فيها لأحد الأئمة السبعة أو العشرة، أو الأربعة عشر أو نحوهم، واتفقت عليه الروايات والطرق.

والرواية: ما كان الخلاف فيه للراوي عن الإمام، واتفقت الطرق عنه.

والطريق: ما كان الخلاف فيه لمن بعد الراوي عن الإمام فنازلًا.

والوجه: هو الخلاف الراجع إلى تخيير القارئ فيه.

وأما تقسيم القراءات من حيث السند فالإمام السيوطي قسم ذلك في كتابه الإتقان، فقال:

"أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جدًّا، وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع:

الأول: المتواتر وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب وغالب القراءات كذلك.

الثاني: المشهور وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عن القراء فلم يعده من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به.

الثالث: الآحاد وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر، فلا يقرأ به.

---

(١) دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل، ص٩٣

الرابع: الشاذ وهو ما لم يصح سنده وفيه كتب مؤلفة من ذلك قراءة: (مَلَكَ يومَ الدين) بصيغة الماضي ونصب (يوم) و(إياك يُعبد) ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع كقراءات الخزاعي.

السادس: المدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أم) اهـ"[١].

ما يخصنا في هذا البحث معرفة الآحاد من القراءات وقد عرفنا الآحاد بأنه ما فقد شرطاً من شروط المتواتر، يظهر من ذلك أن كل نوع من الأنواع التي ذكرها السيوطي من غير المتواتر تعتبر آحاداً، لكن علماء القراءات يفرقون بين ما يصح أن يقرأ به وما لا يصح القراءة به، فوضعوا شروطاً للقراءة الصحيحة التي يجوز القراءة بها في الصلاة، واعتبروا القراءات التي لا يجوز الصلاة بها من قبيل الشاذ أو التفسير للقرآن، أما الموضوع فلا يمكن اعتباره قراءة بحال لأنه كذب على كتاب الله، من هذا يتبين أن بحثنا يقتصر على نوعين من أنواع القراءات وهما القراءة المشهورة والقراءة غير المشهورة.

كذلك ينبغي علينا قبل الكتابة في المطالب الآتية معرفة شروط القراءة الصحيحة وهي كما ذكرها ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم"[٢].

---

(١) الإتقان، للسيوطي، ج١/ص٢٦٤ بتصرف

(٢) الإتقان، للسيوطي، ج١/ص٢٥٨.

يتلخص من ذلك أن الشروط هي:

١- موافقة العربية. ٢- موافقة المصحف العثماني. ٣- صحة السند.

وهذه الشروط تطبّق على القراءات السبع أو العشر أو الأربعة عشرة فإن توافقت فهي الصحيحة التي يجوز القراءة بها في الصلاة ويصح نسبتها للقرآن الكريم وإلا فلا يصح من ذلك شيء، قال ابن الجزري: "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر، ولم يكتف بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبُت إلّا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه؛ فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الرسم وغيره، إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وجب قبوله، وقُطِعَ بكونه قرآنًا، سواء وافق الرسم أم خالفه"[١].

ننتقل الآن في المطالب الآتية في القراءات من حيث سندها ونفصل في القراءات الآحادية للقرآن الكريم باعتبار موضوع بحثنا، وسأتكلم بإيجاز عن القراءات المتفق على تواترها، وإنما لزم الكلام عن المتواتر لأنه ضد الآحاد وبضدها تتبين الأشياء، فإن بَانَ المتواتر عرف غيره بأدنى نظر.

المطلب الأول: القراءات المتواترة:

قراء القراءات المتواترة[٢] الذين اختارهم الإمام ابن مجاهد سبعة وهم:

١- نافع المدني (٧٠-١٦٩هـ).

٢- ابن كثير المكي (٤٥-١٢٠هـ).

٣- أبو عمرو البصري (٦٨-١٥٤هـ).

٤- ابن عامر الدمشقي (٨-١١٨هـ).

٥- عاصم الكوفي (ت:١٢٧هـ).

---

(١) دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل، ص٩٦.

(٢) صفحات في علوم القراءات، د. أبو طاهر السندي، ص٣٢٠.

٦- حمزة الزيات الكوفي (٨٠-١٥٦هـ).

٧- علي الكسائي الكوفي (١١٩-١٨٩هـ).

ثم جعل ابن الجزري الذي حقق القراءات ونقَّحها فأثبت تواتر قراءات القراء الثلاثة؛ وهم:

١- أبو جعفر المدني(ت:١٣٠هـ).

٢- يعقوب الحضرمي البصري (١١٧-٢٠٥هـ).

٣- خلف بن هشام البزار الكوفي)١٥٠-٢٢٩هـ).

المطلب الثاني: القراءات غير المتواترة:

القراءات غير المتواترة إما أن توافق بقية الشروط أو تخالفها وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولاً: ما خالف اللغة:

مما ينبغي معرفته في إثبات القراءة الصحيحة انطباق الشروط الثلاثة التي ذكرها ابن الجزري، ولكن من المعلوم أن أقوى تلك الشروط هو شرط صحة الإسناد، متواتراً كان أو آحاداً، لكن علماء القراءات يفرقون بين القراءةِ المشهورةِ النقل عن الأئمة والقراءة غير المشهورة، فإن ثبتت بالنقل المستفيض عن إمام من الأئمة قراءةٌ من القراءات وجب إثبات كونها قراءة صحيحة يقرأ بها القرآن، ولو خالفت بعض أوجه اللغة، ولا يمكن بحال أن تخالف أوجه اللغة مطلقاً، فقد تستند على وجه في اللغة ولو ضعف، لأنه تقدم معنا أن القراءات القرآنية قد يكون فيها حرف من الأحرف السبعة والأحرف السبعة نزل بها القرآن؛ ولا يمكن إلا القول بصحتها من أجل ذلك، ومما يصح التمثيل به في هذا الكلام الذي ذكرته: تسكين قول الله تعالى: (بارئْكم) و(يأمرْكم) وجر (والأرحامِ) ونصب (ليجزى قوماً) وفصل المضافين في (قتل أولادهم شركائهم)، وغير ذلك من الأمثلة التي أنكرها بعض

النحاة، فالذي اعتبر هذه القراءات مع مخالفتها لما اشتهر من الأوجه اللغوية كونها اشتهرت عن أئمتها، فلا نرد ما صح سنداً واشتهر لكونه مخالفاً للغة.

ومما يدل على أن القراءات يُقبل منها ما لم يتواتر، أن التواتر إن ثبت في قراءة من القراءات لم نحتج لشرط من شروط القراءة الصحيحة؛ فإن التواتر القطعي هو الأصل لا يقيد ولا ينقح، أما الآحاد فلأجل الاحتياط لكتاب الله وضعت له الشروط الآنفة الذكر.

ثانياً: ما خالف المصاحف العثمانية:

من القراءات القرآنية ما صح سندها ووافقت اللغة العربية لكنها خالفت الرسم المجمع عليه في المصحف العثماني فمثل هذه القراءة ولو اعتبرت من القراءات الآحادية ولكن لا يثبت بها القرآن لمخالفتها أحد الشروط الثلاثة؛ فمثل هذه القراءات يحكم عليها بالشذوذ لأنها خالفت الرسم.

وقد تخالف قراءة المصحف العثماني المجمع عليه احتمالا كقراءة قوله تعالى: (ملك يوم الدين) بزيادة الألف، فهذه القراءة فيها زيادة حرف لكن الرسم يحتمله أن تكون الألف مخفية مع صحة القراءة بها، فلا يعتبر مثل تلك الموافقة الاحتمالية من قبيل الشاذ ويثبت بها القرآن وتصح بها القراءة، ومثله أيضا نحو (تعلمون) بالتاء والياء و(يغفر لكم) بالياء والنون ونحو ذلك، ومنه أيضا إبدال السين في "الصراط" بالصاد المبدلة من السين فلولا أن أصل الصاد سيناً لم تقبل هذه القراءة.

ما أريد الإشارة إليه هنا تفريقهم بين ما اشتهر وما لم يشتهر فإن اشتهرت القراءة نظرنا في نوع مخالفة الرسم فإن كانت المخالفة محتملة أخذ بالقراءة وإلا فلا.

ثالثاً: ما خالف صحة الإسناد:

السند الصحيح في إثبات القراءة هو: ما رواه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه مما استفاض شهرة عند أئمة هذا الشأن من غير شذوذ ولا غلط(١).

وقد سبق أن القراءة تثبت بمثل هذا إن وافقت بقية الشروط، ولكن بعض العلماء اشترط في صحة السند التواتر فلا يثبت القرآن عنده بما دون ذلك ولو اشتهر، وعلل ذلك أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر الذي يفيد القطع، ومثل هذا الرأي لا يستقيم مع حال علم القراءات القرآنية، وتوضيح ذلك بما سبق بأن القراءة لو كانت متواترة فلا معنى لوضع شروط لقبول القراءة؛ فإن التواتر أصل بنفسه لا يعدله شيء، وكذلك لو اشترطنا التواتر في كل قراءة لرفضنا كثيراً من القراءات الثابتة بما لا يدع مجالاً للنظر لاستفاضتها عن أئمتها، ولكن يخف هذا الخلاف إن علمنا أن ما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة يعتبر متواتراً دون ما اختلفت فيه بأن نُفيت نسبته إليهم في بعض الطرق، وأضاف ابن الحاجب(٢) أن ما كان من قبيل الأداء لا يعتبر متواتراً، بمثل هذا النظر يعرف معنى التواتر المطلوب إثباته في القرآن وأن اشتراطه في كل شيء في القرآن غير ممكن.

ثبت بذلك أن القرآن يثبت بما دون المتواتر إن وافق بقية الشروط، مثال ذلك ما اختلفت الطرق في نقله عن القراء العشرة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، كما بينت آنفاً، يدل على ذلك أن القراءة دونها الرواية، والوجه دون الرواية، فالطرق الآحادية تكون من هذه الجهة وقد يشمل ذلك الفرش والأصول حال اختلاف الرواة عن الأئمة.

ويبقى النظر فيما لم يشتهر من القراءات وثبت بالنقل الآحادي فلا يقرأ به ولا يعتبر قراءة صحيحة وإنما يستفاد منها في التفسير والتأويل ونحو ذلك، والعلة في

---

(١) الإتقان للسيوطي، ج١/ص٢٦١.

(٢) حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع: ج١/ص٢٩٨.

هذا أن ترك الأئمة نقل ذلك ودراسته وتدريسه يدل على أنه لم يعتمد في العرضة الأخيرة إنما بقي ذلك عند البعض يقرأ به تأويلاً وتفسيراً لا قرآناً، مثال ذلك زيادة الألف في (رفرف) في قوله تعالى: (متكئين على رفارف خضر وعبقري حسان)، وزيادة الألف أيضاً في (قرة) في قوله تعالى: (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرات أعين)، وفتح الفاء (لقد جاءكم رسول من أنفَسكم)، كل ذلك ثبت بالنقل الصحيح إلا إنه لم يشتهر؛ وغيره كثير.

المطلب الثالث: المتواتر والآحاد من القراءات العشر:

قد يقول قائل هل القراءات العشر متواترة كلها؟

الجواب: لم يختلف أهل العلم في تواتر السبع بالقيود السابق ذكرها خلافا للمعتزلة، أما تواتر الثلاث المتممة للعشر فقد اختلفوا فيها حال تفرد بعض الأئمة بالقراءة عن البقية أما إن اتفقوا فلا يشك في تواترها، ومن المعلوم أن تواتر القراءات متحقق من يومنا هذا إلى عصر ابن الجزري ثم السبعة متواترة من عصره إلى القراء السبعة، لكن هل هي متواترة من القراء السبعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟ هذا هو موضع النزاع، فيقال إن القراءات السبع لا خلاف في كونها متواترة عن أئمتها، ويبقى الكلام في هل هي متواترة إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟ وهل الثلاث المتممة متواترة عن القراء وعن النبي صلى الله عليه وسلم؟

الجواب: اختلف أهل العلم في ذلك على أقوال:

الأول: تواتر القراءات العشر فيما ليس من قبيل الأداء، اختار هذا القول ابن رجب -رحمه الله-[1].

(١) حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع: ج١/ص٣٠٠.

الثاني: القراءات السبع متواترة عن القراء لا عن النبي صلى الله عليه وسلم والثلاث المتممة ليست بمتواترة، وهو اختيار الزركشي(١) وأبي شامة(٢).

الثالث: وهو الراجح: القراءات العشر متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومال إلى هذا القول الجمهور من المتأخرين على رأسهم ابن الجزري فقد نقل في كتابه عزوا لقائله: "القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله في الدين"(٣).

الرابع: القراءات العشر فيها المتواتر وفيها ما لم يتواتر، وهو الذي نص عليه الشوكاني(٤).

ومما ينبغي أن يعلم أن التواتر لم يكن شرطا عند المتقدمين ولم يتطرقوا له في إثبات القراءة؛ إذ ما بين دفتي مصاحف عثمان ثابت عندهم بالتواتر القطعي، أما أسلوب القراءة واختلاف بعض الكلمات فيما لا يخل بالمعنى لم يشترطوا له التواتر، وإن كان التواتر والاستفاضة قد وقعا فعلاً، وهذا من عجيب حفظ الله تعالى لكتابه فهو القائل: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)(٥)، إنما اشترط العلماء كما سبق شروط اعتبار القراءة الصحيحة الثلاثة -أعني موافقة المصحف واللغة وصحة السند- ومما يدل على هذا قول ابن الجزري: "وقولنا صح سندها إنما نعني به أن يروي العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج١/ص٣١٩.
(٢) المرشد الوجيز لأبي شامة، ج١/ص١٦٨.
(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج١/ص٤٥، الإتقان للسيوطي: ج١/ص٢٧٧، حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع: ج١/ص٢٩٨.
(٤) إرشاد الفحول للشوكاني، ج١/ص٨٧.
(٥) سورة الحجر: ٩.

بصحة السند، وزعم أن القران لا يثبت إلا بالتواتر، وأن مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا لا يخفى ما فيه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده"[1].

ولهذا أرجح: بأن القراءات العشر لا ينبغي النظر في كونها متواترة أو غير متواترة، فالمصحف العثماني محفوظ باق لم يدخله التحريف ولا النقل الآحادي، ثم إننا إذا طبقنا شروط القراءة الصحيحة المعتبرة وجدنا أن قدسية القرآن لم تختل، فلا يقبل كل من أراد أن يقرأه بهواه، إنما المعول في ذلك ثبوت النقل الصحيح المستفيض عن الإمام الذي يعتبر قريبًا من رتبة المتواتر إن لم يكن مثله في المنزلة؛ لأن نقلة القراءات من العلماء فيه، ونقل العالم أقوى من نقل غيره كما لا يخفى، ولذا يعتبر بعض الأصوليين أن خبر الآحاد إن احتفت به قرائن كعلم ناقله وقوة حفظه يرقى بهذا النقل من الظن في قبوله إلى رتبة القطع[2]، فما بالك بمن أفنوا أوقاتهم وأموالهم وأعمارهم في حفظ وتدريس كتاب الله، وهذه رحلاتهم في طلبه في شتى بقاع الأرض معلومة مبثوثة في الكتب، وأسانيدهم العالية التي فاقت الأعداد الكبيرة عن كثير منهم موجودة مكتوبة في كتب القراءات، لكل ذلك اخترت القول بأن القراءات العشر المعول فيها شروط صحة القراءة، والتواتر حاصل فيما اتفقوا فيه، وما اختلفوا فيه مقارنة بما اتفقوا عليه كحلقة ألقيت في فلاة.

مما أثر في اختياري لهذا القول تصريح ابن الجزري فيما اختلف فيه القراء بقوله: "ونحن ما ندعي التواتر في كل فرْدٍ مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق لا يدّعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر؟ وإنما المقروء به عن

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ج١/ص١٨.

(٢) الكوكب المنير شرح مختصر التحرير لابن النجار الفتوحي، ج٢/ص٣٣٥.

القراء العشرة على قسمين: متواتر، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول، والقطع حاصل بهما"، كأنه يقول ما دام القطع حاصلاً بهما، إذاً لم الكلام في التواتر وعدمه مما لا يغير من الواقع شيئاً، ويبقى النظر في صحة السند بالاستفاضة والشهرة.

لكن قد يقول قائل إن إثبات تواتر ما كان من قبيل الأداء فيه نظر، فأقول يسلم لك ذلك وينبغي أن يتم التحقيق فيه في بحث منفصل ينظر فيه أساليب القراء وارتباطها بلهجات العرب وارتباطها بالأحرف السبعة واستفاضتها عن أئمتها وعن النبي صلى الله عليه وسلم.

**

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أما بعد...

فقد تم هذا البحث وجمع شتاته، وعلمت منه أن القرآن محفوظ ما حفظت الدنيا، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وقد توصلت لعدة نتائج من هذا البحث أجملها فيما يلي:

- مفهوم الآحاد في القرآن الكريم ليس مدخلاً للطعن فيه.
- نقل القراءات- وإن كان بعضها آحاداً - لم ينقص عن مستوى الشهرة والاستفاضة.
- علم القراءات القرآنية لم ينكره أحد من المسلمين.
- تجوز القراءة في كل ما صح سنداً ووافق اللغة ولم يخالف المصحف.
- الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ليست هي القراءات السبع.
- جمهور علماء المسلمين أن القراءات العشر ثابتة بالتواتر.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وسلم على نبينا محمد.

قائمة المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المتوفى: ٩١١هـ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، عدد الأجزاء: ٤.
- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني المتوفى: ١٢٥٠هـ، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، عدد الأجزاء ٢.
- البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، عدد الأجزاء: ٤.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء٩.
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، المؤلف: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي المتوفى: ١٢٥٠هـ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء ٢.

- دراسات في علوم القرآن، المؤلف: محمد بكر إسماعيل المتوفى: ١٤٢٦هـ، الناشر: دار المنار، الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١.
- شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، المعروف بابن النجار الحنبلي المتوفى ٩٧٢هـ، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ -١٨ .
- شرح مختصر الروضة، المؤلف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين المتوفى: ٧١٦هـ، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٣.
- صفحات في علوم القراءات، المؤلف: د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الأمدادية، الطبعة: الأولى- ١٤١٥هـ، عدد الأجزاء: ١.
- صفحات في علوم القراءات، المؤلف: د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الأمدادية، الطبعة: الأولى- ١٤١٥هـ، عدد الأجزاء: ١.
- القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى المتوفى: ٨١٧هـ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، عدد الأجزاء: ١.

- مباحث في علوم القرآن، المؤلف: صبحي الصالح، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، عدد الأجزاء: ١.
- مباحث في علوم القرآن، المؤلف: مناع بن خليل القطان المتوفي ١٤٢٠هـ، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة المتوفى: ٦٦٥هـ، المحقق: طيار آلتي قولاج، الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر: ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م، عدد الأجزاء: ١.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني المتوفى: ١٣٦٧هـ الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء ٢.
- النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الضباع المتوفى ١٣٨٠هـ الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

* * *